

نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (9) لعام 2026



نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني

رقم (9) لعام 2026

الجمهور الفلسطيني والانتخابات التشريعية والرئاسية

إعداد: مركز رؤية للتنمية السياسية

أيلول/سبتمبر 2026

أجري هذا الاستطلاع خلال الفترة من 28 آب / أغسطس - 7 أيلول/سبتمبر 2026، حيث تناول قراءة مواقف الجمهور الفلسطيني تجاه انعقاد الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية والتحضير لها. بلغ حجم عينة الاستطلاع نحو 1370 شخص، وقد شمل الاستطلاع الضفة الغربية وقطاع غزة.

ملخص

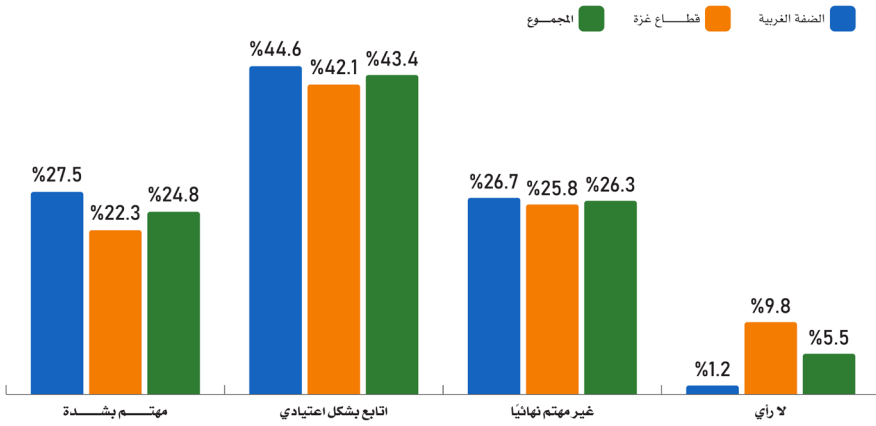
- المشاركة المتوقعة: 57.4% يعتزمون المشاركة في الاقتراع، مقابل 24.3% لن يشاركوا، فيما لم يحسم 18.3% موقفهم بعد.
- توقعات التصويت في قطاع غزة: فتح 29.9%، حماس 25.2%، المستقلون والكفاءات 17.0%، وقوائم دحلان 14.2%، ما يعكس تقارباً أكبر بين القوائم الرئيسية مقارنة بالضفة.
- تيارات حركة فتح: تصدرت قائمة محتملة بقيادة مروان البرغوثي بنسبة 31.0%، مقابل 20.3% لقائمة فتح الرسمية بقيادة محمود عباس، و17.9% لقائمة محمد دحلان.
- القوائم المستقلة: أبدى 68.5% تأييدهم لقوائم تضم مستقلين ونشطاء وممثلي المجتمع المدني، بينما رفض 70.8% تشكيل قوائم تعتمد على العائلات وحدها.
- التحالف الوطني - المجتمع المدني: أبدى 56.7% استعدادهم للتصويت لقائمة تضم شخصيات سياسية سابقة ونخباً أكاديمية ومستقلين من دون مشاركة الأحزاب.
- القائمة الوطنية العريضة: بلغت نسبة التصويت المحتملة لها 41.8% مقابل 44.5% قد لا يصوتون لها، بينما حصل سيناريو تحالف فتح ومحمود عباس وتيار دحلان وقوى أخرى على تأييد 34.7% فقط.
- خيارات مشاركة حماس: حظيت قائمة منفردة تضم أكاديميين وخبراء ونخباً بأعلى تأييد عند 48.0%، مقابل 41.7% للتحالف مع تيار دحلان وقوى يسارية ووطنية، و33.9% للتحالف مع قيادات فتحاوية معارضة لعباس.

- العوامل المهددة للمشاركة: أبرزها غياب قائمة توافق وطني 62.8%، وعدم الثقة بقوائم المرشحين 60.8%، وعدم الثقة بالفصائل والأحزاب 60.0%، ما يجعل شكل القوائم والتحالفات عاملاً أساسياً في مستوى الإقبال.

النتائج التفصيلية

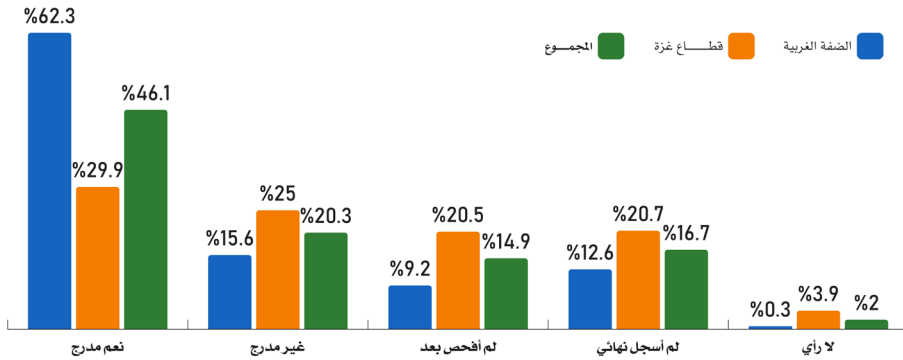
بلغ إجمالي المهتمين بالتطورات السياسية والانتخابات التشريعية 68.2%، مقابل 26.3% غير مهتمين، مع مستوى اهتمام أعلى في الضفة الغربية (72.1%) مقارنة بقطاع غزة (64.4%)، وارتفاع نسبة المترددين أو من لم يبدوا رأياً في غزة.

شكل رقم (1): مدى الاهتمام بالتطورات السياسية بشأن الانتخابات التشريعية



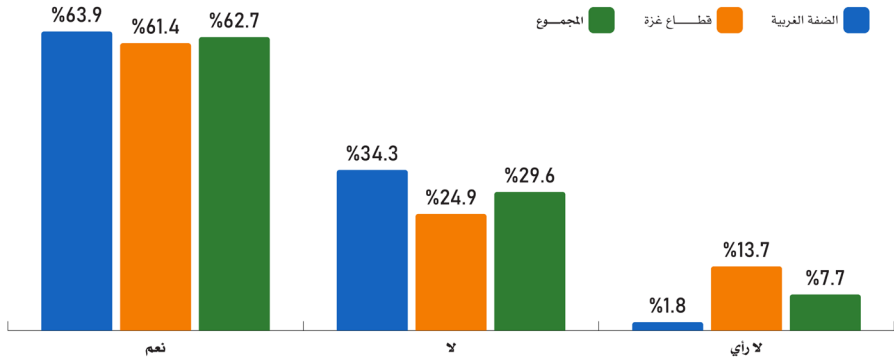
بلغت نسبة المسجلين في سجل الناخبين 46.1%، وترتفع في الضفة الغربية إلى 62.3% مقابل 29.9% في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة غير المدرجين 20.3%، ومن لم يفحصوا تسجيلهم 14.9%، ومن لم يسجلوا نهائياً 16.7%.

شكل رقم (2): إدراج الاسم في سجل الناخبين في لجنة الانتخابات المركزية



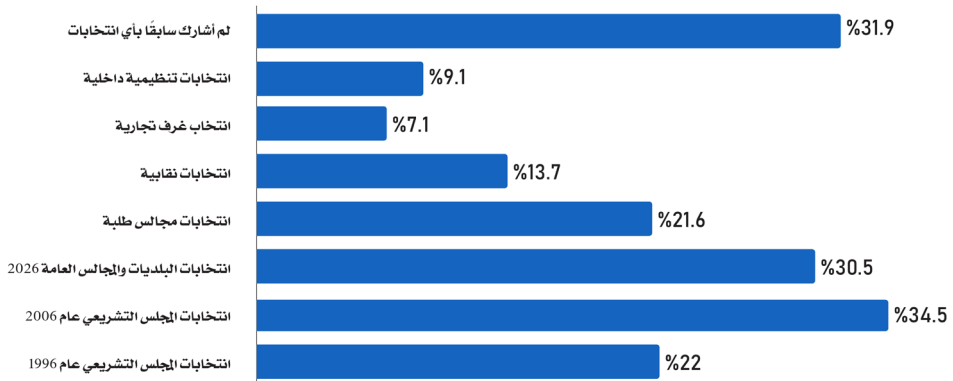
أظهرت النتائج وجود تأييد واضح لإجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى في حال عدم إمكانية إجرائها في مدينة القدس المحتلة، إذ بلغت نسبة المؤيدين 62.7% مقابل 29.6% غير مؤيدين، بينما بلغت نسبة من لا رأي لهم 7.7%. وبلغت نسبة تأييد استخدام التصويت الإلكتروني لأهالي مدينة القدس في حال رفض الاحتلال إجراء الانتخابات فيها 63.8%، مقابل 27.7% غير مؤيدين و8.5% لا رأي لهم.

شكل رقم (3): تأييد إجراء الانتخابات حتى لو رفض الاحتلال عقدها في القدس



وحول نسب المشاركة في الانتخابات السابقة، سُجّلت أعلى نسب في انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006 (34.5%) وانتخابات البلديات لعام 2026 (30.5%)، وفي المقابل، لم يسبق لـ 31.85% من أفراد العينة المشاركة في أي انتخابات، وترتفع النسبة في غزة إلى 44.6% مقابل 19.1% في الضفة.

شكل رقم (4): المشاركة في انتخابات سابقة، من قالو «نعم»

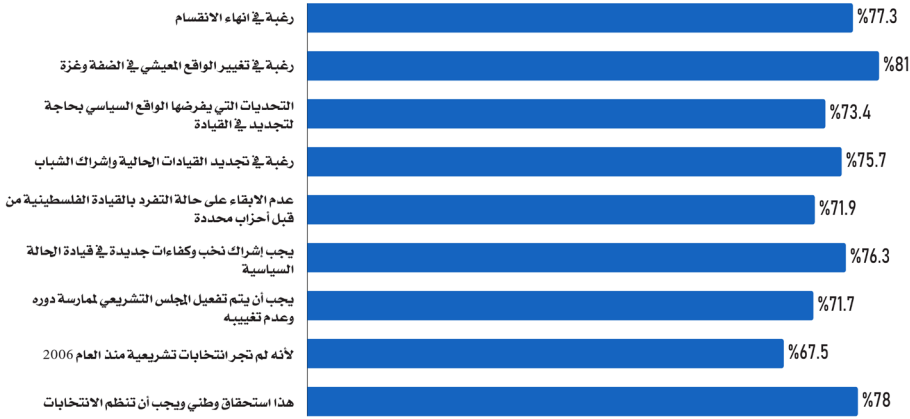


حول أهمية عقد الانتخابات التشريعية

حظي إجراء الانتخابات بتأييد واسع لأسباب أبرزها تحسين الواقع المعيشي 81.0%، واعتبارها استحقاقاً وطنياً 78.0%، وإنهاء الانقسام 77.3%، وإشراك النخب الجديدة 76.3% وتجديد القيادات والشباب 75.7%.

شكل رقم (5): الذين قالوا بأهمية إجراء الانتخابات التشريعية قبل نهاية العام الحالي

2026

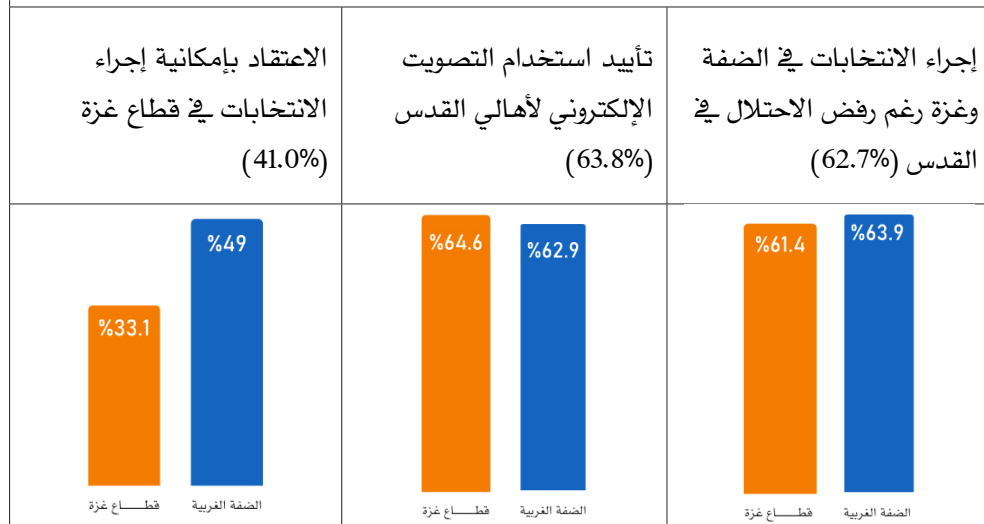


وبشأن إمكانية إجراء الانتخابات في غزة، رفض 51.0% اعتبارها غير ممكنة، مقابل 41.0% يرون صعوبة إجرائها.

أبرز دوافع تأييد الانتخابات في غزة فكانت إعادة ترتيب الحالة السياسية والإدارية 72.6%، ومواجهة محاولات الاحتلال إفراغ غزة 64.5%، وإدخال رقابة دولية 56.7%، ورفض الاستسلام لإجراءات الاحتلال 54.5%، والاستعانة بمؤسسات حقوقية محلية 53.6%.

يرى 58% أن الانتخابات قد تشكل خطوة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية، مقابل 33.6% لا يرون ذلك، مع ارتفاع التأييد في الضفة إلى 61.9% مقابل 54.0% في غزة.

شكل رقم (6): تأييد إجراء الانتخابات في الضفة وغزة، حتى لو رفض الاحتلال عقدها في القدس، قالوا "نعم"



حول معوقات إجراء الانتخابات

تمثلت أبرز معوقات إجراء الانتخابات في غزة في النزوح 76.0%، والواقع الإنساني 73.0%، والاحتلال والاستهدافات 69.4%، وصعوبة دخول المراقبين 65.6%، والخشية من التلاعب بالأصوات 62.3%، مع ارتفاع تقدير هذه المعوقات في الضفة مقارنة بغزة.

يعتقد 53% أن الاعتماد على السجل المدني في غزة قد يتيح التلاعب بالنتائج، مقابل 36.3% لا يرون ذلك، وترتفع هذه المخاوف في الضفة إلى 57.6% مقابل 48.4% في غزة.

تفضيلات التحالفات والقوائم الانتخابية

فيما يتعلق بتشكيل القوائم من شخصيات تمثل الفصائل والتنظيمات، بلغت نسبة التأييد 52.7% مقابل 35.7% معارضين و11.6% بلا رأي. وارتفع التأييد في الضفة إلى 60% مقابل 45% في غزة، بينما بلغت المعارضة 36.7% و34.6% على التوالي، ووصلت نسبة بلا رأي في غزة إلى 20%.

أما القوائم القائمة على العائلات فقط، فقد واجهت رفضاً واسعاً بلغ 70.8%، مقابل 20.5% مؤيدين و8.7% بلا رأي. وبلغ الرفض 73.3% في الضفة و68.3% في غزة، مقابل تأييد 23.7% و17.2% على التوالي.

في المقابل، حظيت القوائم التي تضم المستقلين والنشطاء وممثلي المجتمع المدني بتأييد مرتفع بلغ 68.5%، مقابل 21.5% معارضين و10.0% بلا رأي. وبلغ التأييد 73.1% في الضفة و63.8% في غزة، والمعارضة 24.2% و18.8% على التوالي.

وبشأن قائمة ائتلاف وطني عريض، بلغت نسبة المستعدين للتصويت لها 41.8%، مقابل 44.5% لن يصوتوا لها و13.7% بلا رأي. وفي الضفة بلغت النسب 39.9% مقابل 50.1%، بينما وصلت في غزة إلى 43.7% مقابل 38.9%.

أما القائمة التي تجمع بين حركة فتح وتيار دحلان وقوى أخرى، فبلغ التأييد للتصويت لها 34.7%، مقابل 51.2% معارضين و14.1% بلا رأي. وسجل التأييد 36.6% في الضفة و32.7% في غزة، مقابل معارضة 54.2% و48.1%.

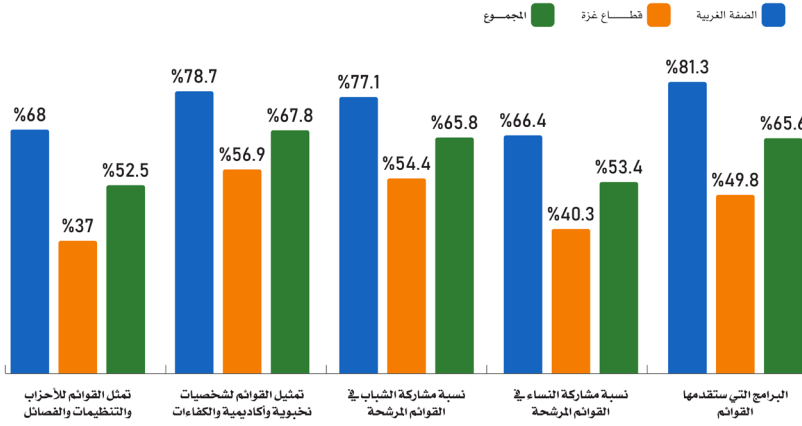
وفي المقابل، حظيت قائمة تضم شخصيات سياسية سابقة ونخباً أكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بعيداً عن الأحزاب بتأييد 56.7%، مقابل 30.8% معارضين و12.5% بلا رأي. وبلغ التأييد 58.2% في الضفة و55.2% في غزة، والمعارضة 32.8% و28.8% على التوالي.

شكل رقم (7): الاعتماد على السجل المدني وإمكانية التلاعب، وشكل القوائم كمعيار للتصويت																											
للتصويت																											
الاعتماد على السجل المدني في غزة يتيح التلاعب بالنتائج (53%)	الانتخابات ستمثل خطوة مهمة نحو تحقيق المصالحة (58.0%)	تأييد أن تكون القوائم من شخصيات تمثل الفصائل والتنظيمات (52.7%)	تأييد تشكيل القوائم من العائلات فقط (20.5%)																								
<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>48.4</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>57.6</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	48.4	الضفة الغربية	57.6	<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>54</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>61.9</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	54	الضفة الغربية	61.9	<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>45.4</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>60</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	45.4	الضفة الغربية	60	<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>17.2</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>23.7</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	17.2	الضفة الغربية	23.7
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	48.4																										
الضفة الغربية	57.6																										
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	54																										
الضفة الغربية	61.9																										
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	45.4																										
الضفة الغربية	60																										
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	17.2																										
الضفة الغربية	23.7																										
تأييد تشكيل قائمة من المستقلين والنشطاء وممثلي المجتمع المدني (68.5%)	التصويت لقائمة ائتلاف وطني بمشاركة حماس والجهاد والجهتين الشعبية والديمقراطية وتيار دحلان (41.8%)	التصويت لقائمة مشكلة من فتح أبو مازن وتيار دحلان وبعض القوى الفلسطينية الأخرى (34.7%)	التصويت لقائمة مشكلة من التحالف الوطني والمجتمع المدني يضم شخصيات سياسية سابقة ونخب أكاديمية وقطاع خاص دون مشاركة الأحزاب (56.7%)																								
<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>43.7</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>39.9</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	43.7	الضفة الغربية	39.9	<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>43.7</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>32.7</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	43.7	الضفة الغربية	32.7	<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>32.7</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>36.6</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	32.7	الضفة الغربية	36.6	<table><tr><th>القطاع</th><th>النسبة المئوية (%)</th></tr><tr><td>قطاع غزة</td><td>55.2</td></tr><tr><td>الضفة الغربية</td><td>58.2</td></tr></table>	القطاع	النسبة المئوية (%)	قطاع غزة	55.2	الضفة الغربية	58.2
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	43.7																										
الضفة الغربية	39.9																										
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	43.7																										
الضفة الغربية	32.7																										
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	32.7																										
الضفة الغربية	36.6																										
القطاع	النسبة المئوية (%)																										
قطاع غزة	55.2																										
الضفة الغربية	58.2																										

وحول معايير الاختيار

تصدرت الشخصيات النخبوية والأكاديمية والكفاءات المهنية معايير المشاركة والتصويت بنسبة 67.8%، تلتها مشاركة الشباب 65.8% والبرامج الانتخابية 65.6%، ثم مشاركة النساء 53.4% وتمثيل الأحزاب والفصائل 52.5%.

شكل رقم (8): معيار المشاركة في الانتخابات والتصويت للقوائم

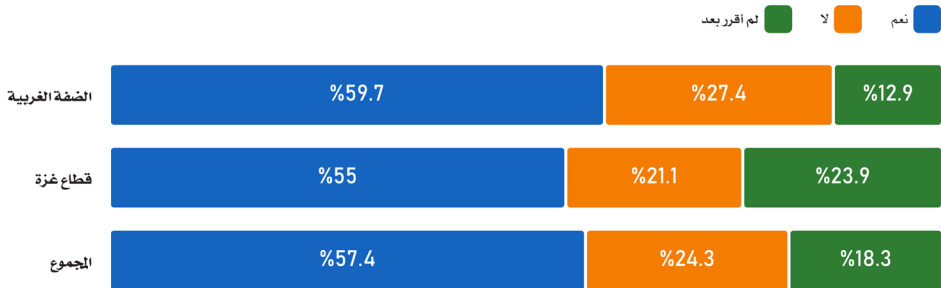


حول النية في المشاركة في الانتخابات المقبلة

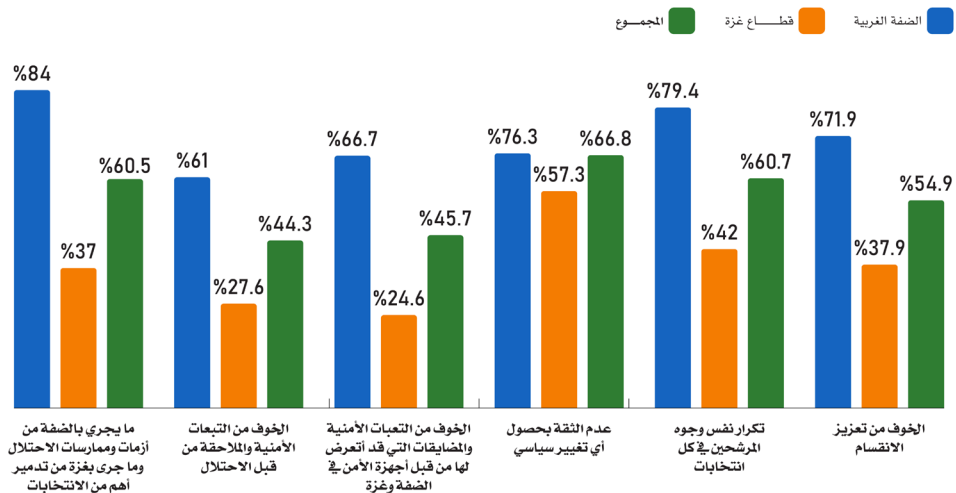
تبلغ نية المشاركة في الاقتراع 57.4%، مقابل 24.3% لا ينوون المشاركة و18.3% لم يحسموا موقفهم. وترتفع المشاركة قليلاً في الضفة إلى 59.7% مقابل 55.0% في غزة، بينما تبلغ نسبة عدم المشاركة 27.4% و21.1% على التوالي، مع ارتفاع المترددين في غزة إلى 23.9% مقابل 12.9% في الضفة.

وترتبط أبرز أسباب العزوف بعدم الثقة بإحداث تغيير سياسي 66.8%، وتكرار الوجوه نفسها 60.7%، واعتبار معالجة آثار الأزمات والإبادة أولوية على الانتخابات 60.5%، والخشية من تعزيز الانقسام 54.9%، إضافة إلى مضايقات الأجهزة الأمنية 45.7% والتبعات الأمنية وملاحقة الاحتلال.

شكل رقم (9): المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة



شكل رقم (10): أسباب عدم الرغبة بالمشاركة



حول الاعتقاد بشفافية الانتخابات

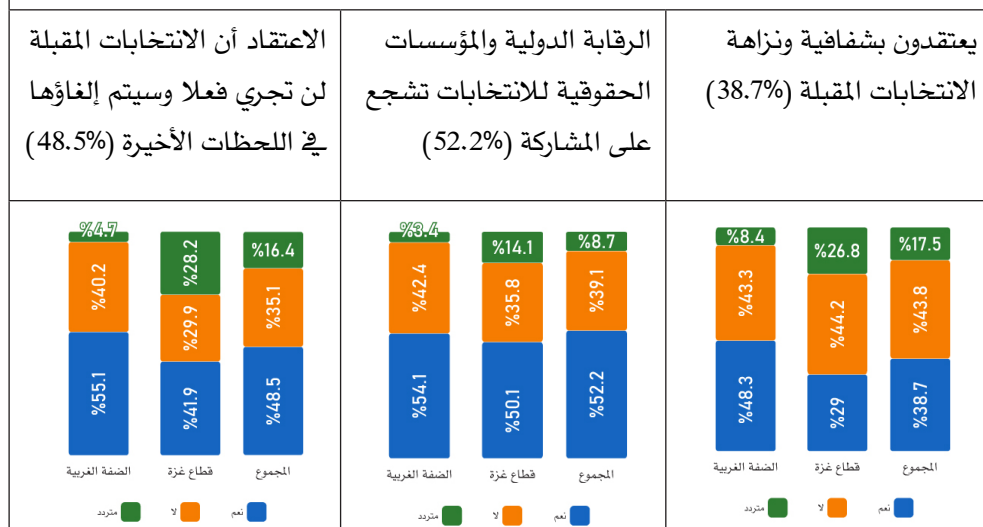
تبدو الثقة بنزاهة الانتخابات محدودة؛ إذ يتوقع 38.7% أن تكون شفافة ونزيهة، بنسبة 48.3% في الضفة و29.0% في غزة، مقابل 43.8% لا يعتقدون ذلك، بنسبة 43.3% في الضفة و44.2% في غزة، و17.5% بلا رأي.

ويرى 52.2% أن الرقابة الدولية والمؤسسات الحقوقية تشجعهم على المشاركة، بنسبة 54.2% في الضفة و50.1% في غزة، مقابل 39.1% لا يرون ذلك، بنسبة 42.4% في الضفة و35.8% في غزة.

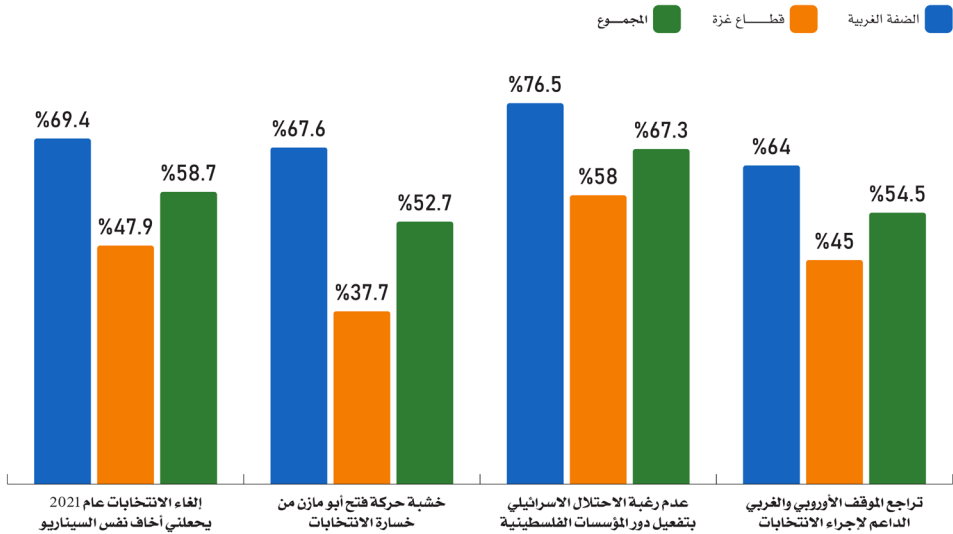
أما بشأن إجراء الانتخابات فعلياً، فيعتقد 48.5% أنها قد تُلغى في اللحظات الأخيرة، بنسبة 55.1% في الضفة و41.9% في غزة، فيما لم يحسم 16.4% موقفهم، مع ارتفاع نسبة المترددين إلى 28.2% في غزة مقابل 4.7% في الضفة.

ويأتي في مقدمة أسباب توقع الإلغاء عدم رغبة الاحتلال في تفعيل المؤسسات الفلسطينية بنسبة 67.3%، بواقع 76.5% في الضفة و58.0% في غزة، يليه الخوف من تكرار إلغاء انتخابات 2021 بنسبة 58.7%، بواقع 69.4% في الضفة و47.9% في غزة، وخشية فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس من خسارة الانتخابات بنسبة 52.7%، بواقع 67.6% في الضفة و37.7% في غزة.

شكل رقم (11): الاعتقاد بنزاهة الانتخابات، وجدية إجراءاتها، ودور الرقابة الدولية والمؤسسات الحقوقية



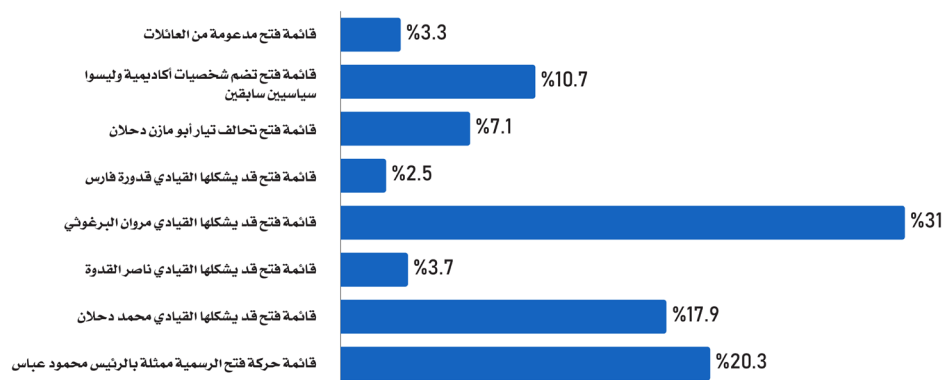
شكل رقم (12): الأسباب التي تعزز الاعتقاد بإلغاء الانتخابات وعدم إجرائها



توجهات المستطلعة آراؤهم تجاه الفصائل الفلسطينية وتحالفاتها

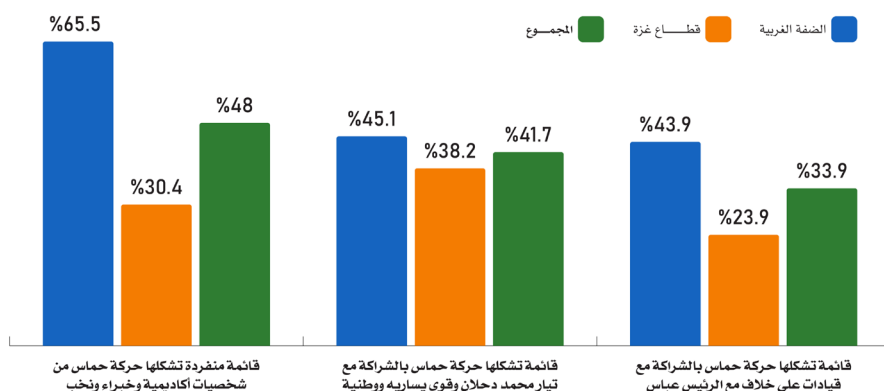
تصدر قائمة مروان البرغوثي خيارات التصويت داخل فتح بنسبة 31%، بواقع 40.5% في الضفة و21.5% في غزة، تليها قائمة فتح الرسمية بقيادة محمود عباس بنسبة 20.3%، بواقع 22.7% في الضفة و17.8% في غزة. وتحل قائمة محمد دحلان ثالثاً بنسبة 17.9%، مع حضور أقوى في غزة 28.0% مقابل 7.7% في الضفة. كما حصلت قائمة تضم أكاديميين وغير سياسيين على 10.7%، وتحالف أبو مازن ودحلان على 7.1%، فيما لم تتجاوز بقية الخيارات 3.7% لكل منها.

شكل رقم (13): القوائم المحسوبة على فتح التي ستحظى بأعلى نسبة تصويت



تحظى القائمة المنفردة لحماس التي تضم شخصيات أكاديمية وخبراء ونخب بأعلى تأييد بنسبة 48.0%، بواقع 65.5% في الضفة و30.4% في غزة. وتليها قائمة بالشراكة مع تيار محمد دحلان وقوى يسارية ووطنية بنسبة 41.7%، بواقع 45.1% في الضفة و38.2% في غزة. أما التحالف مع قيادات فتحاوية على خلاف مع محمود عباس فجاء أخيراً بنسبة 33.9%، بواقع 43.9% في الضفة و23.9% في غزة. وتبرز النتائج قبولاً أعلى في الضفة لجميع الصيغ، مع أفضلية واضحة للقائمة التي تضم الأكاديميين والخبراء والنخب

شكل رقم (14): أي من قوائم حماس سيتم دعمها



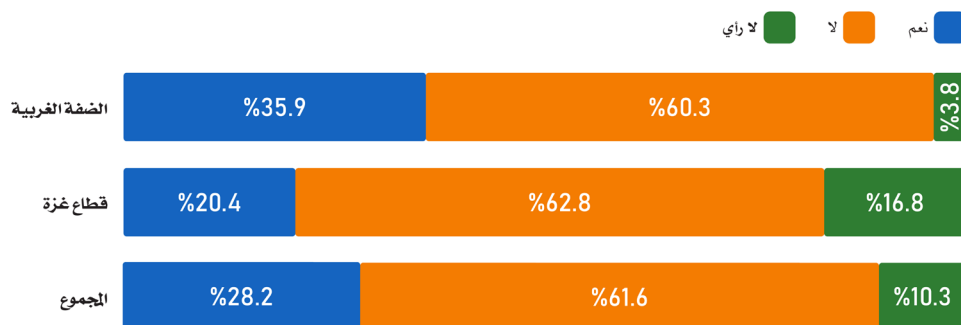
تتصدر قائمة فتح الرسمية بقيادة أبو ملازن التفضيلات كقائمة منفردة بنسبة 23.9%، بواقع 29.6% في الضفة و18.2% في غزة.

مدى الرضا عن حركتي فتح وحماس

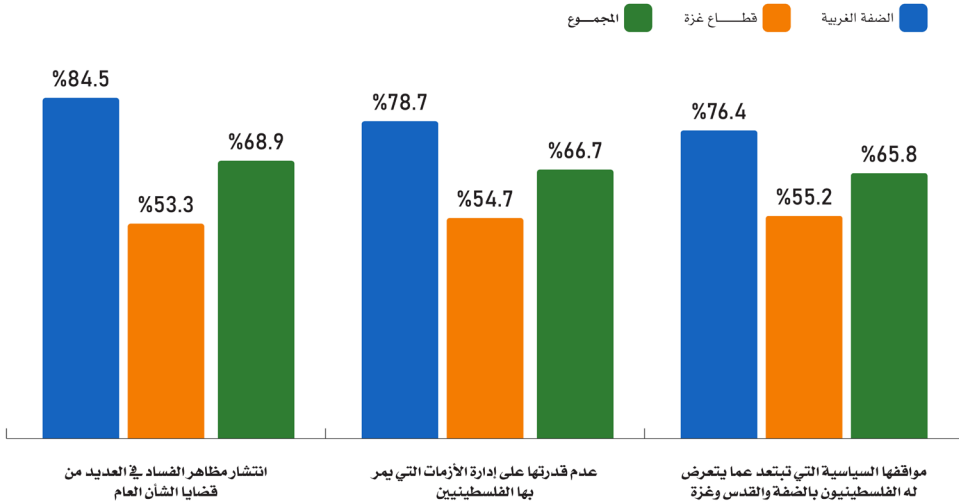
يسود عدم الرضا عن أداء فتح بنسبة 61.6%، بواقع 60.3% في الضفة و62.8% في غزة، مقابل 28.2% راضين. وتتمثل أبرز أسبابه في الفساد 68.9%، بواقع 84.5% في الضفة و53.3% في غزة، وضعف إدارة الأزمات 66.7%، بواقع 78.7% في الضفة و54.7% في غزة، والمواقف السياسية 65.8%، بواقع 76.4% في الضفة و55.2% في غزة.

كما يسود عدم الرضا عن أداء حماس بنسبة 58.7%، بواقع 59.7% في الضفة و57.7% في غزة، مقابل 27.2% راضين. وتبرز أسباب عدم الرضا في ضعف إدارة الأزمات 64.3%، بواقع 69.0% في الضفة و59.6% في غزة، والحرب على غزة 57.1%، بواقع 63.0% في الضفة و51.2% في غزة، والتركيز على المقاومة أكثر من المسار السياسي 53.9%، بواقع 62.6% في الضفة و45.1% في غزة.

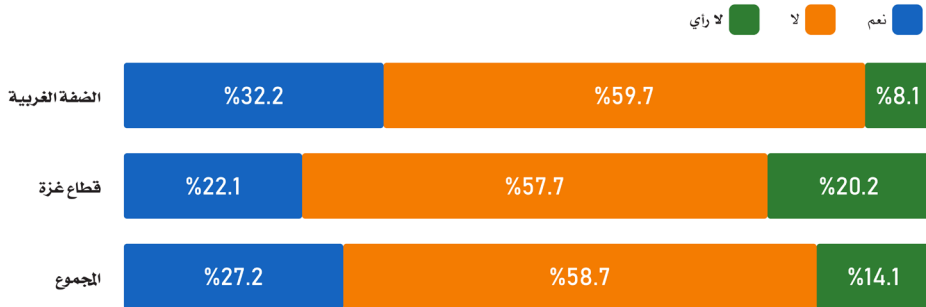
شكل رقم (15): الرضا عن أداء فتح السياسي والخدماتي



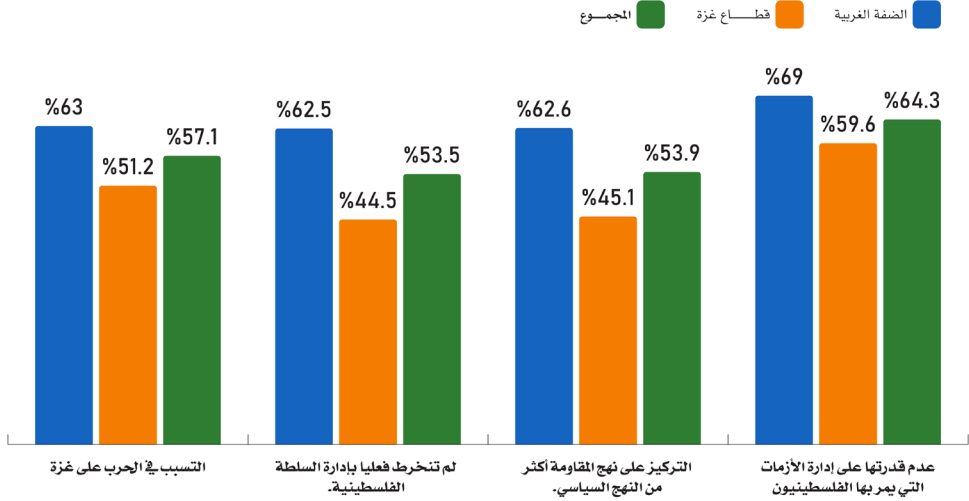
شكل رقم (16): معايير تقييم عدم الرضا عن أداء فتح



شكل رقم (17): الرضا عن أداء حماس السياسي والخدماتي



شكل رقم (18): معايير تقييم عدم الرضا عن أداء حماس



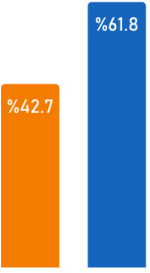
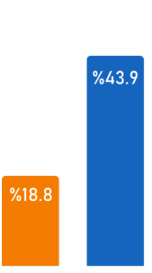
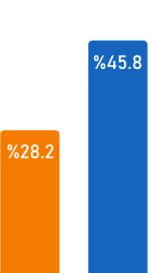
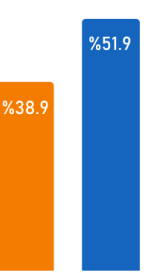
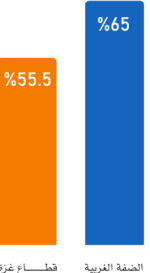
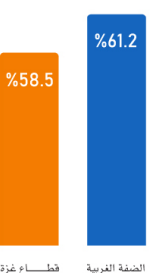
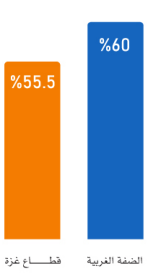
ترفض أغلبية المبحوثين إقصاء حماس من العمل السياسي بنسبة 52.3%، بواقع 61.8% في الضفة و42.7% في غزة، مقابل 35.0% يؤيدون الإقصاء. وفي المقابل، يرى 54.3% أن حماس غير مؤهلة لقيادة المرحلة المقبلة، بواقع 45.9% في الضفة و62.6% في غزة، بينما يرى 49.5% أن فتح غير مؤهلة كذلك، بواقع 51.7% في الضفة و47.3% في غزة.

ويرى 45.4% أن الناخبين قد يختارون مرشحيهم بعيداً عن الاعتبارات الحزبية، بواقع 51.9% في الضفة و38.9% في غزة. كما يحمل 60.3% من المشاركين حركة فتح مسؤولية أخطاء الحكومات في الضفة الغربية، بواقع 65% في الضفة و55.5% في غزة، فيما يحملها 57.8% مسؤولية الابتعاد عن المشروع النضالي، بواقع 60% في الضفة و55.5% في غزة.

وفي النتيجة الأكثر توافقاً، يرى 75.4% أن الفصائل الفلسطينية بحاجة إلى مراجعة خطابها السياسي والداخلي وطريقة إدارتها للقضايا الوطنية، بنسبة 76.5% في الضفة و74.2% في غزة.

شكل رقم (19): حول إقصاء حماس، وإذا كانت فتح وحماس مؤهلتين لقيادة المرحلة،

والخطاب الداخلي للفصائل

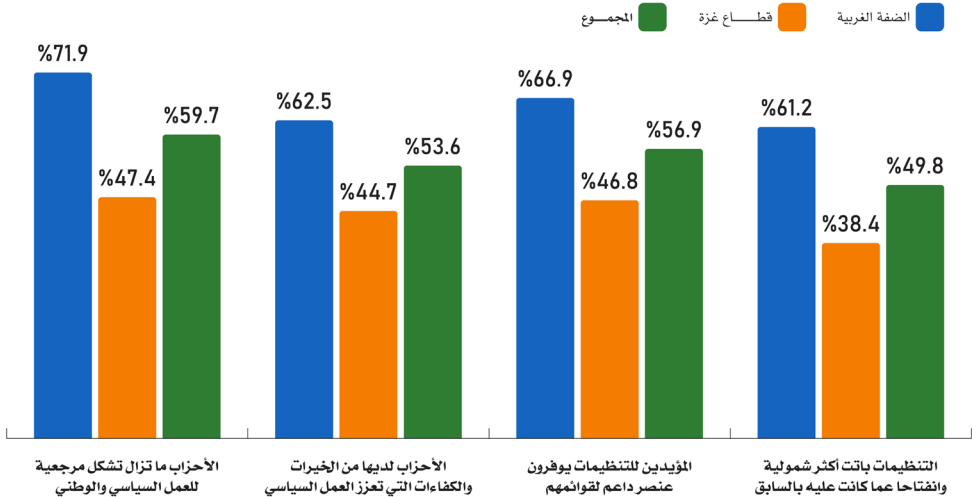
يرفضون إقصاء حركة حماس من العمل السياسي (52.3%)	حماس مؤهلة لقيادة المرحلة المقبلة "نعم" (31.4%)	فتح مؤهلة لقيادة المرحلة المقبلة "نعم" (37.0%)	اختيار المرشحين بعيدا عن اعتبارات حزبية "نعم" (45.4%)
 الضفة الغربية: 42.7% قطاع غزة: 61.8%	 الضفة الغربية: 18.8% قطاع غزة: 43.9%	 الضفة الغربية: 28.2% قطاع غزة: 45.8%	 الضفة الغربية: 38.9% قطاع غزة: 51.9%
فتح تتحمل مسؤولية أخطاء الحكومات بالضفة "نعم" (60.3%)	حماس تتحمل مسؤولية أخطاء الحكومات بغزة "نعم" (59.9%)	فتح تتحمل مسؤولية الابتعاد عن المشروع النضالي "نعم" (57.8%)	الفصائل بحاجة لمراجعة خطابها السياسي والداخلي وطريقة إدارتها للقضايا الوطنية "نعم" (75.4%)
 الضفة الغربية: 55.5% قطاع غزة: 65%	 الضفة الغربية: 58.5% قطاع غزة: 61.2%	 الضفة الغربية: 55.5% قطاع غزة: 60%	 الضفة الغربية: 74.2% قطاع غزة: 76.5%

حول دور الفصائل في المستقبل

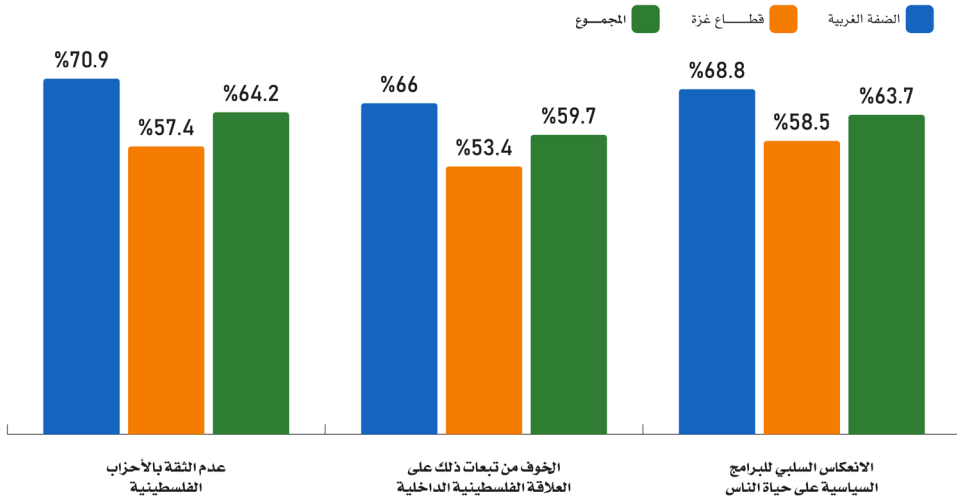
يرتبط تأييد مشاركة الأحزاب والتنظيمات في الانتخابات باستمرار دورها في الحياة السياسية؛ إذ يرى 59.7% أنها ما تزال تمثل مرجعية للعمل السياسي والوطني، بواقع 71.9% في الضفة و47.4% في غزة. كما يرى 56.9% أن امتلاكها قاعدة من المؤيدين يعزز فرص قوائمها الانتخابية، بواقع 66.9% في الضفة و46.8% في غزة، فيما يرى 53.6% أنها تمتلك خبرات وكفاءات سياسية، بواقع 62.5% في الضفة و44.7% في غزة.

وفي المقابل، يرتبط رفض مشاركة الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية بصفتها التنظيمية أساساً بضعف الثقة بها؛ إذ أشار إلى ذلك 64.2%، بواقع 70.9% في الضفة و57.4% في غزة. كما يخشى 63.7% من انعكاس برامجها سلباً على حياة الناس، بواقع 68.8% في الضفة و58.5% في غزة، ويرى 59.7% أن مشاركتها قد تؤثر سلباً في العلاقات الفلسطينية الداخلية، بواقع 66.0% في الضفة و53.4% في غزة. وتعكس هذه النتائج موقفاً مركباً؛ فالجمهور لا يتجه إلى إقصاء الفصائل من العملية السياسية، لكنه يربط قبول مشاركتها بمدى قدرتها على استعادة الثقة، وتطوير برامجها، وتقديم أداء أكثر انفتاحاً وكفاءة.

شكل رقم (20): ما يعنيه تأييد مشاركة الأحزاب بصفة تنظيمية



شكل رقم (21): ما يعنيه عدم تأييد مشاركة الأحزاب بصفة تنظيمية



ممارسات الاحتلال وتأثيره على التصويت

يبرز الاحتلال كعامل مؤثر في مستوى المشاركة؛ إذ يرى 40.6% أن سياساته قد تدفع إلى عدم المشاركة في الانتخابات، بواقع 44.1% في الضفة و37.0% في غزة.

تأثير سياسات السلطة الفلسطينية في الضفة على خيارات الناخبين

تبرز سياسات السلطة الفلسطينية كعامل مؤثر في مستوى المشاركة؛ إذ يرى 40.8% أنها قد تدفع إلى عدم المشاركة في الانتخابات، بواقع 40.6% في الضفة و40.9% في غزة.

طبيعة تأثير الخلافات داخل فتح على تصويت الناخبين

تُظهر النتائج أن الخلافات داخل حركة فتح قد تنعكس على خيارات الناخبين بعدة اتجاهات؛ إذ يرى 60.2% أنها قد تعزز التصويت للمستقلين والكفاءات، بواقع 76.6% في الضفة و43.8% في غزة، فيما يرى 60% أنها ستؤدي إلى تشتيت أصوات مؤيدي فتح، بنسبة 69.1% في الضفة و50.9% في غزة. كما يعتقد 50.6% أنها قد ترفع التصويت لحماس أو القوائم المدعومة منها، بواقع 62.2% في الضفة و38.9% في غزة، بينما يرى 47.5% أنها قد تدفع إلى عدم المشاركة، بنسبة 53.5% في الضفة و41.5% في غزة.

شكل رقم (22): تأثير الخلافات داخل فتح على تصويت الناخبين



حول تعطيل الانتخابات

أما فيما يتعلق بدور الاحتلال في تعطيل الانتخابات، فيرى 72.1% من المبحوثين أنه قد يلجأ إلى افتعال حوادث في اللحظات الأخيرة لمنع إجرائها، بواقع 78.5% في الضفة و65.6% في غزة.

الدوافع التي دفعت الرئيس لإصدار مرسوم يحدد موعد عقد الانتخابات التشريعية

يربط المبحوثون إصدار مرسوم الانتخابات أساساً بالسيطرة على المؤسسات الفلسطينية بنسبة 63.7%، بواقع 75.7% في الضفة و51.7% في غزة، والشروط الدولية بنسبة 62.2%، بواقع 76.1% في الضفة و48.2% في غزة، ثم ترتيبات مرحلة ما بعد الرئيس بنسبة 60.3%، بواقع 72.4% في الضفة و48.1% في غزة. في المقابل، جاءت الرغبة في تفعيل المجلس التشريعي أخيراً بنسبة 52.8%، بواقع 60.8% في الضفة و44.7% في غزة، كما يرى 54.8% من المبحوثين أن إقصاء المنافسين السياسيين من المرحلة المقبلة كان أحد العوامل التي دفعت إلى إصدار مرسوم الانتخابات، بواقع 70.5% في الضفة الغربية و39.1% في قطاع غزة.

شكل رقم (23): الدوافع التي دفعت الرئيس لإصدار مرسوم يحدد موعد عقد الانتخابات التشريعية

